رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

السنة العاشرة
العدد الثاني

شوال ١٣٧٧ هـ
ابريل ١٩٥٨ م

فهـــرس

كلمة التحرير		١١٥
تفسير القرآن الكريم	لفضيلة الأستاذ : الشيخ محمود شلتوت	١١٧
تراثنا القديم من المصطلحات	لمسائل السيد : محمد رضا الشبيبي	١٢٩
الوحدة الإسلامية	لفضيلة الأستاذ : الشيخ محمد أبو زهرة	١٣٨
الصراع بين المبادىء في الحياة الإسلامية	لفضيلة الأستاذ : الشيخ محمد عرفه	١٤٦
الإسلام والثقة بالإنسان	لفضيلة الأستاذ : الشيخ محمد جواد مغنيه	١٥١
من زلات المستشرقين	للأستاذ : عبد الوهاب عزام	١٥٥
مسئولية الحيوان والجماد	للدكتور : علي عبد الواحد وافي	١٦٢
في النقد الأدبي	للأستاذ : علي النجدي ناصف	١٦٨
الدعوة إلى الوحدة في تاريخ الإمامة الزيدية	للدكتور : محمد عبد الله ماضي	١٧٧
صيانة القرآن من التحريف	للسيد العلامة : أبي القاسم الخوئي	١٨٦
سريع الرأي في النحو العربي	للأستاذ : عباس حسن	١٩٠
والحديث ذو شجون	لفضيلة الأستاذ : الشيخ محمد الطنطاوي	٢٠١
معجم ألفاظ القرآن الكريم		٢١٢
أنباء وآراء		٢١٤
مشروع تحت البحث ـ كتب لعلماء الإمامية ـ بين الشيعة وأهل السنة ـ إعادة طبع المختصر النافع ـ كلية المعقول والمنقول ـ فقيدنا في أصبهان		
رجاء من القراء		٢٢٢
من الفاتون الأساسي لجامعة التقريب		٢٢٣

رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

رئيس التحرير : محمد محمد المدني مدير الإدارة : عبد العزيز محمد عيسى

الإدارة : ١٩ شارع حشمت بشبرا الزمالك . القاهرة ـ تليفون ٨٠٤٦٨٩

قيمة الاشتراك في السنة للأفراد : خمسون قرشاً مصرياً أو ما يعادلها

مطبعة أحمد علي مخيمر ـ ١٧٦٩٢

فى النقد اللغوى

للأستاذ على النجدى ناصف

يؤثر النقد اللغوى فى مساجلاته المواجهة والصرامة ، على المداراة والمجاملة . وقلما يرضى فى مآخذه وأحكامه بما دون التجهيل والتخطئة ، على تفاوت فى ذلك ، من القول الهيّن الرفيق ، إلى القول الذى لا رفق فيه ولا هينة .

ومن أمثلة ذلك أن المتنبى حين أنشد سيف الدولة قصيدة :

وفاؤكما كالرَّبع أشجاه طاسمه بأن تُسعدا والدمع أشفاه ساجمه

قال له ابن خالويه ، فيما يقول الرواة ، ناقداً منكراً بعض ما جاء فى هذا المطلع : « أتقول أشجاه ، وإنما هى شجاه ؟ » يحسب أن الكلمة فعل ماض ، وليست اسم تفضيل .

فهذه تخطئة قاطعة ، لا تحتمل وجهاً من المراجعة ، وليس فيها أثر من حذر ، ولا لها وجه من صواب ، كأن شهوة التخطئة أنست العالم الجليل عله ، وسيطرت على عقله وحكمته ، ولم تَدَع له إلا أن يسرع على هذه الصورة ، دون ريث ولا احتياط ، فيقول ما قال .

وما كان للمتنبى فى الحال التى كان عليها ، والظروف التى كان يعيش فيها بحضرة سيف الدولة ، أن يتهاون أو يهادن فى رد هذا الهجوم ، الذى لا مسوغ له ، ولهذا كان جوابه قاسياً عنيفاً ، إذ قال له : اسكت ، ليس هذا من علمك ! إنما هو اسم لأفعل [1] .

---

(١) شرح التبيان على ديوان المتنبى : ٢ : ٢٣٠ .

وقد يتلطف الناقد فى أسلوبه ، فيجىء عفّا ليناً ، ولكنه لا يسلم مع ذلك من غضب المنقود وسخطه .

ومرجع ذلك فيما يبدو ، إلى ما سبقت به العادة بين الناقد والمنقود ، من الوحشة وسوء الظن ، فما يملك أحدهما أو كلاهما إلا أن يكون مع صاحبه خشناً غليظاً ، ولو لم يكن ثمة محل للخشونة والغلظ على الإطلاق .

رووا أن الأخفش نقد قول بشار :

فالآن أقصرَ عن سمية باطلى وأشار بالوَجلى علىّ مشير

وقوله :

على الغَزَلى منى السلام فربما لهوت بها فى ظل مرءومة زُهر

وقوله :

تلاعب نينان البحور وربما رأيت نفوس القوم من جريها تجرى

فقال : لم يُسمع من الوجل والغزل فَعَلى ، ولم أسمع بنون و نينان (١) وهو كما ترى نقد مهذب رفيق ، يقيمه العالم الجليل على مبلغه من العلم ، تحرجا من الادعاء ، وتسليما بأن العلم متنازع ، وأنه أكبر من أن يحيط به محيط .

فهل ترى بشارا رفق بصاحبه ، وتحدث عنه فى هوادة ولين ؟ هيهات ، فحين بلغه قول الأخفش ، قال هائجاً يتوعده فى أنفة واستعلاء : « ويلى على القصارين : (٢) . متى كانت الفصاحة فى بيوت القصارين ؟ دعونى وإياه (٣) . . »

وإذا تركنا مساجلات النقاد والأدباء ، ورجعنا إلى كتب النحو واللغة والنقد ، وجدنا فيها صرامة أيضا ، ولكنها تدور حينا على التخطئة والإنكار ، وتدور حينا آخر على الإحصاء والحصر .

---

(١) ورد هذا الجمع فى اللسان والقاموس .

(٢) القصار : من يحور الثياب ويبيضها .

(٣) ويروى أن سيبويه هو الذى عاب هذه الكلمات على بشار (الأغانى ، طبعة دار الكتب : ٣ : ٢٠٩ ، سيبويه إمام النحاة : ١٨) .

فنقرأ عن ثعلب ، رحمه الله ، أنه كان يقول عن « لاسيما » : « من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله : ولا سيما يوم ، فهو مخطىء »[١] . هكذا يقول ثعلب فى غير تردد ولا احتياط .

ونقرأ لابن هشام قوله فى مغنى اللبيب : « وإذا عطفت بعد الهمزة بأو ، فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسا . وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا . وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أوكذا .

والصواب العطف فى الأول بأم ، وفى الثانى بالواو . وفى الصحاح : تقول : سواء على قمت أو قعدت . انتهى ، ولم يذكر غير ذلك . وهو سهو . وفى كامل المذلى أن ابن محيصن ، قرأ من طريق الزعفرانى : « سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم . وهو من الشذوذ بمكان[٢] » .

فابن هشام يخطىء الفقهاء ومن يجاريهم فى عبارتهم ، وينسب السهو إلى الجوهرى فى قولته ، والشذوذ إلى ابن محيصن فى قراءته . لايخطر بباله على مايظهر من كلامه ، أنه ربما كان لصنيعهم وجه من الصواب خفى عليه ، فيخفف من ثقته برأيه ، ويحدد من إطلاقه فى قوله ، ولوشيئاً يسيراً .

ويولف ابن خالويه كتابه المسمى : « ليس فى كلام العرب » ، فيديره على مسائل من اللغة ، يعرضها ، ويحصى فروعها ، ويذكر على سبيل القطع أن ليس فى كلام العرب غيرها . كقوله : « ليس فى كلام العرب واحد يوصف بالجمع إلا قولهم : ثوب أسمال[٣] ، وثوب أكباش[٤] ، وبرمة أكسار[٥] ، وقِدْر أعشار[٦] ، وقميص أخلاق[٧] ، وقربة أشنان[٨] » .

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ٢ : ١٢٩ .

(٢) المغنى : ١ : ٣٩ . (٣) خلق .

(٤) من برود اليمن ، ويورده القاموس بالياء مصحفا ، يتابع فى ذلك الصاغانى . ويقول فى تفسيره : الذى أعيد غزله ، مثل : الخز والصوف ، أو هو الرديء (راجع تاج العروس) .

(٥) عظيمة موصلة . (٦) مكسرة عشر قطع ، أوعظيمة لا يحملها إلا عشرة .

(٧) تمحت الخلوقة فيه . (٨) بالية (ليس فى كلام العرب : ٦٥ ، ٦٦ ، بتصرف) .

ونقرأ فى درة الغواص فى أوهام الخواص ، قول المؤلف عن كلمة (سائر) ، وهى أول ما أورده ، وتحدث عنه من مسائل الكتاب : « فمن أوهامهم الفاضحة ، وأغلاطهم الواضحة ، أنهم يقولون : قَدِم سائر الحاج ، واستوفى سائر الخراج ، فيستعملون سائرا بمعنى الجميع . وهو فى كلام العرب بمعنى الباقى . ومنه قيل لما يبقى فى الإناء : سؤر » .

ولكن لماذا تغلب الشدة على النقد اللغوى ، وتَسِمه هكذا بسمة الصرامة والعنف ؟ يبدو أن ذلك راجع إلى طبيعته التى فطر عليها ، وإلى ظروف الحياة الاجتماعية التى كان يحياها أهله فى الزمن القديم .

فليس النقد اللغوى فى طبيعته خلافا فى ارتياء رأى ، أو جدالا فى استنباط حكم فيتسع مجال القول فيه . ويطول الأخذ والرد حوله ، بين المختلفين أو المجادلين ، بما يجد كل من أسباب الفلج والإقناع ، ولكنه نظرات فى الأثر الأدبى ، فمآخذ تؤخذ عليه من اللغة وعلومها ، إن كان ثمة مآخذ تؤخذ عليه .

وليس مفروضا أن يكون الأديب دائماً بمنزلة العالم اللغوى : تفقها فى اللغة ، وإحاطة بعلومها ، إحاطة تخصص وانقطاع ، فإذا اختلف الناقد والأديب لم يكن ، ثمة اعتدال بينهما فى الميزان ، ولا تكافؤ فى أسباب الحكم والنفاذ .

وأدب المرء عزيز عليه ، لأنه بضعه أو كالبضعة منه . فهو من أجل هذا لايكاد يطيق ، ولايكاد يقبل إذا ذكر ، أن يذكر بغير الحمد والإعجاب . فلهذا وذاك قَلّ أديب منقود يملك نفسه ، أو يسيطر على أعصابه ، فلا يثور ولا يسىء الجواب .

أما ظروف الحياة الاجتماعية ، فيعنينا منها فيما نحن بسبيله ، أنه لم يكن للشعب إذ ذاك حقوق مصونة ، ولا أسباب ممدودة ، توجب على الدولة أن تكفل له العيش ، وتيسر الحياة ، فكان الأمر كله بيد الملوك والولاة ، يعطون من يشاءون ويحرمون من يشاءون ، للأسباب التى يرون أنها تستوجب الإعطاء أو تستوجب الحرمان ، لاعاصم ولا رادع من سلطة أو تشريع . ولاتعدو الحال فى جملتها ،

والسمة الغالبة عليها ، أن تكون تملكا واستئثارا فى جانب ، وتطلعاً واستدراراً فى جانب آخر .

ولم يكن أمام ذوى الحاجات ، وأصحاب الكفايات والمواهب ، إلا أن يتزاحموا على أبواب الحاكمين ، ويتقربوا إليهم ، كل بما عنده من وسائل وأسباب وما منهم إلا يود ما استطاع ، لو كان الغالب المظفر ، والسابق المقدم ، لايدانيه مدان فى الحظوة وقرب المنزلة .

فكان من أثر ذلك فى كتب اللغة أن غلب عليها الإحصاء وشاعت فيها ضوابط التقصى والحصر ، كما رأينا فى الأمثلة التى نقلنا آنفا . كان ذلك لتسهل الإحاطة ، ويمكن التحدى فى المساءلة وحين المناظرة . بل لقد كان لبعض الشعراء المقدمين مشاركة أيضا فى إحصاء الفروع ، وحصر المسائل ، على سبيل القطع والصرامة ، أسوة بالعلماء المتخصصين .

فهذا أبو على الفارسى ، يسأل المتنبى سؤاله المشهور ، فيقول : « كم لنا من الجموع على وزن فِعْلى ؟ » فيجيب المتنبى دون توقف ولا أناة : « حِجْلى ، وظِرْبى » ، فتُضرب هذه المساءلة وجوابها مثلا سائراً على تعمق المتنبى فى اللغة ، وسعة إحاطته بمادتها .

ويظهر أن هذه المسألة لم تكن من المسائل التى فرغ العلماء بعد من تتبعها وحصر آحادها ، ولذا يعقب الفارسى على رواية خبرها ، فيقول : « فطالعت كتب اللغة ثلاث ليال على أن أجد لهذين الجمعين ثالثا . فلم أجد (٢) » .

وإذا كان الإحصاء والحصر من الأعمال اللازمة فى أية من اللغات ، أو فى علوم هذه اللغة ، فإنهما لا يبدوان دائما بهذه المثابة فى اللغة العربية على الوجه الخصوص . فهذه اللغة لم يكتبها أصحابها الأولون ، فتصل إلينا مدونة بجموعة ،

---

(١) حجلى : جمع حجل بفتحتين ، اسم طائر . وظربى : جمع ظربان ، كقطران ، دويبة كالهرة منتنة .

(٢) وفيات الأعيان : ١ : ٤٤ .

ولكنها وصلت إلينا منقولة مروية ، إذ كان الرواة يخرجون إلى البادية للأخذ والمشافهة ، أو يرتقبون الوافدين منها إلى الحضر للمساءلة والتحكيم .

فمحال أن يحيط بها راو واحد ، ومحال كذلك أن يحيط بها الرواة جميعا ، لا بد أن يندّ عنهم علم شيء منها ولو يسيرا ، فلم تكن العربية لغة قبيلة واحدة ، ولا لغة طائفة من القبائل ، ولكن لغة القبائل الضاربة في الجزيرة كلها .

على أن الذي جمعه الرواة لم يصل إلينا كله ، والذي وصل إلينا مما جمعوه لم ينشر كله ، فمن المخاطرة التي لاجدوى منها ، ولا ضمان معها للسلامة من الخطأ ، أن نلتزم أبدا في مسائل اللغة وفروعها طريق الإحصاء والحصر ، أو أن نعرض الرأي في كلمة من كلماتها المريبة ، أو أسلوب من أساليبها المجينة ، على سبيل القطع ، الذي لايحتمل الخلاف والمناقضة ، كما فعل ، ويفعل كثير ، كأنهم فيما يتحدثون عنه ، ويقضون فيه ، قد أحاطوا بنصوص اللغة كلها ، لم يند عنهم منها شيء ، ولافاتهم منها قريب ولابعيد . ومن هنا ، شاع في مباحث اللغة وعلومها الاستدراك والتعقيب ، وكثرت التخطئة والتصويب ، إلى الحد الذي يستوقف النظر ، ويستأثر بالدهشة والعجب .

والآن ، هلم إلى المسائل التي سقناها شواهد على السمات الغالبة ، التي تشيع في الدراسة اللغوية ، والنقـــد اللغوي ؛ لنرى : هل سلمت هذه المسائل كما أوردها أصحابها من المآخذ ، فلا مرد لها ولاخلاف فيها ؟

فأما (لاسيما) ، فهذا بعض ما يقول الرضي عنها : وتَصَرّفُ تصرفات كثيرة ، لكثرة استعمالها ، فقيل : سيّما بحذف لا ، ولا سيّما بتخفيف الياء ، مع وجود لا وحذفها . وقد يحذف مابعد (لاسيما) ، على جعله بمعنى خصوصا فإذا قلت : أحب زيدا ولاسيما راكبا ، أو على الفرس ،، فهو بمعنى خصوصا وكذا في نحو أحبه ولاسيما وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولاسيما إن ركب ويجوز مجيء الواو قبل لاسيما ، إذا جعلته بمعنى المصدر ، وعدم مجيئها ، إلا أن مجيئها أكثر[1] ، .

(١) شرح الكافية : ١ : ٢٤٩ .

وهذا كلام واضح صريح ، فى غير حاجة إلى تفسير ولا تعليق .

وأما قول الفقهاء : « يجب أقل الأمرين : من كذا ، أو كذا » ، فالخطأ فيه مبنى على أن : « من كذا أوكذا » بيان للأمرين ، كما يظهر أنه سبق إلى فهم العلامة ابن هشام رحمه الله . وإذا يكون الصواب أن يعطف الأمران بالواو ، لا بأو ، كما يصنع الفقهاء ؛ لأن الواو هى التى تدل على أن ما بعدها تابع لما قبلها فى الحكم ، ولا كذلك أو ، فإنها لأحد الشيئين ، لا لهما جميعاً .

ولكن لا يبدو أن ثمة مانعا يمنع أن يكون « من كذا وكذا » بيانا لكلمة أقل ، لا لكلمة الأمرين . ولا يخفى ان أقل الأمرين واحد منهما ، وليس بهما معا ، وإذا يكون العطف بأو لا بالواو (١) .

وأما قراءة ابن محيصن : « سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم » فليس فيها شذوذ ، إلا على الظن الذى سبق كذلك إلى ذهن ابن هشام . فالظاهر أنه يسوّى بين (أو) المسبوقة بالهمزة ، و (أو) التى لم تُسبق بها ، يشهد لذلك أنه أورد الآية وعبارة الصحاح ، مع (أو) المسبوقة بالهمزة ، وعدهما داخلين تحت حكمها ، مع أنه لا همزة فى كل منهما ، كأنه يظن أن الهمزة واجبة بعد كلة (سواء) ، فإن ذكرت فذاك ، وإلا فهى ملحوظة فى التقدير ، وليس كذلك .

قال السيرافى : « وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها ، كقولك : سواء علىّ أقمت أم قعدت ، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام ، كان لك عطف أحدهما على الآخر بأو ، كقولك : سواء علىّ قمت أو قعدت .

وربما قيل : كيف يصح العطف (بأو) بعد سواء ، مع أن (أو) لأحد الشيئين ، وسواء لهما جميعا ؟

ويجيب السيرافى عن هذا بأن الكلام محمول على معنى المجازاة : فإذا قلت سواء علىّ قمت أو قعدت ، فتقديره : إن قمت أو قعدت فهما علىّ سواء . فليست

(١) حاشية الأمير على المغنى : ١ : ٣٩ .

سواء على هذا خبراً مقدما ولا مبتدأ ، وليس تقدير الكلام قيامك أو قعودك سواء ، ولا سواء علىّ قيامك أو قعودك ، ولكن تقديره : الأمران سواء ، فسواء إذًا خبر مبتدأ محذوف . وهذه الجملة تدل على جواب الشرط المحذوف(١).

على أن صاحب المغنى يذكر أن من معانى (أو) الشرطية ، نحو لأضربنه عاش أو مات ، أى إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ويذكر كذلك أنها موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون . وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو (٢) .

ويتعقب الرضى إعراب الجمهور سواء خبراً مقدما ، وما بعدها مبتدأ مؤخراً فى نحو : سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ، فيقول : التسوية إنما تكون بين شيئين ، فلذلك يأتون فى التقدير بالواو ، مع أن الذى فى اللفظ (أم) ، وهى لأحد الشيئين ، لا للجمع بينهما . وأعرب سواء خبر محذوف ، والمعنى على الشرط والجواب ، أى إن استغفرت لهم أم لم تستغفر ، فالأمران سواء ، لا ثمرة فيهما (٣) . فالهمزة على هذا بمعنى إن الشرطية ؛ لدخولها على ما لم يتيقن ، وحذف جوابها للدلالة عليه ، وأتى بها لبيان الأمرين (٤) .

وأما قول ابن خالويه : ليس فى كلام العرب واحد يوصف بالجمع ، إلا الستة التى أحصاها ، وقصر الحكم عليها ، فقول يعوزه فضل دقة ، ومزيد استقراء . فهناك مما لم يذكره : لطفة أمشاج (٥) ، وثوب أقطاع (٦) ، وبُردة أخماس(٧) ، وإناء أصفار (٨) ، وحبل أرمام (٩) ، ورمح أقصاد(١٠) ، وحبل أحذاق (١١) .

قال تأبط شرا :

إنى إذا خلة ضنت بنائلها وأمسكت بضعيف الوصل أحذاق(١٢)

---

(١) تعليق الفرائد للدمامينى (مخطوط) . (٢) المغنى : ١ : ٦٠ .
(٣) حاشية الأمير على المغنى: ١ : ١٥ . (٤) حاشية الخضرى على ابن عقيل: ٢: ٥٧ .
(٥) مختلطة . (٦) مقطوع . (٧) خمسة أذرع . (٨) فارغ . (٩) بال . (١٠) مكسور
(١١) متقطع (١٢) خلة : صديق للمذكر والمؤنث ، والمثنى والجمع .

نجوت منها نجائى من بجيلة إذ ألقيت ليلة خبت الرهط أرواق (١)

صحيح أن ابن خالوية يذكر فى أول كتابه ، أن كل ما يورده فيه من مسائل يقصر الحكم عليها ، إنما هو على حسب ما وسعه علمه ، واتصلت به روايته وهو تواضع يذكر له ، وأمانة يحمد بها ، لكنهما فيما أرى لا يبعدان بمنهجه من مناهج أصحاب الإحصاء والحصر ، ولا يخرجانه هو من زمرتهم البتة .

ولو شاء أن يجتنب مناهجهم ، ويخرج حقا من جملتهم ، لوجد مراغما كثيرا وسعة ، ولكان حقيقا أن يتبدل مثلا باسم الكتاب اسما غيره ، يطلقه عليه ، ويبدأ مباحثه به ، كأن يسميه مثلا : « من كلام العرب » ، ثم يمضى فى مطلع كل باب فيقول : « من كلام العرب كذا وكذا » ، لا أن يسميه : « ليس فى كلام العرب » ، ويمضى فيقولها فى مطلع كل باب ، لا يعدل منها ، ولا يمل تكرارها .

ولكنه فيما يبدو كان يريد شيئاً ، ويقول غيره ، فلم يتطابق القول والفعل ، ونم كلاهما على خلاف صاحبه ، وأنه منه فى واد غير الواد .

---

(١) بجيلة : القبيلة التى أسرته . الخبت : اللين من الأرض . الرهط : موضع . ألقيت أرواق : بذلت أقصى الجهد فى العدو (راجع المفضليات : ٢٨) .

رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

المجلد العاشر
العدد الثالث

محرم ١٣٧٨ هـ
يوليو ١٩٥٨ م

فهـــرس

كلمة التحرير		٢٢٧
تقديم لكتاب « مجمع البيان » . .	فضيلة الأستاذ الشيخ محمود شلتوت	٢٢٩
الوحدة الإسلامية	فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة	٢٤٧
الصراع بين المبادىء في الحياة الإسلامية	فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمد عرفة	٢٥١
التلقيح الصناعي في الشريعة الإسلامية	فضيلة الأستاذ الشيخ محمد جواد مغنية	٢٥٦
من غرائب التمثيل	فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الطنطاوي	٢٦٠
صريع الرأي في النحو العربي . . .	للأستاذ عباس حسن	٢٧٤
قال شيخي	لحضرة الكاتب الأستاذ أحمد محمد بربري	٢٨٧
العلم في حاجة إلى الإيمان	لحضرة الأستاذ الدكتور محمد البهي	٢٩٣
من غرائب نظم الزواج تعدد الأزواج للزوجة الواحدة	الدكتور علي عبد الواحد وافي . . .	٣٠٠
في النقد الأدبي	لحضرة الأستاذ علي النجدي ناصف . .	٣٠٥
من زلات المستشرقين	لحضرة الأستاذ عبد الوهاب عودة . .	٣١١
توجيه الاجتهاد النبوي في ترك تأبير النخل	فضيلة الأستاذ الشيخ عبد المتعال الصعيدي	٣١٦
حديث البعوضة في القرآن . . .	فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد الفرماوي	٣٢٢
معجم ألفاظ القرآن الكريم	. . . . .	٣٢٩
رجاء من التقريب		٣٣٤
من القانون الأساسي لجماعة التقريب		٣٣٥

رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

رئيس التحرير : محمد محمد المدني مدير الإدارة : عبد العزيز محمد عيسى

الإدارة : ١٩ شارع حسنين باشا بالزمالك . القاهرة - تليفون ٨٠٤٦٨٩

قيمة الاشتراك في السنة للأفراد : خمسون قرشاً مصرياً أو ما يعادلها

مطبعة الاستقامة ١٣٧٨هـ

فى النقد اللغوى

للأستاذ على النجدى ناصف

ونعود إلى رأى الحريرى فى استعمال « سائر » بمعنى جميع ، فهو لا يراه وهماً فقط ، ولا غلطاً فقط ، ولكن يجعل الوهم فاضحاً ، والغلط واضحاً . وأعدل ما يقال فى استعمالها بهذا المعنى أنه مختلف فيه بسبب الخلاف فى الأصل الذى اشتقت الكلمة منه . فالجمهور على أنها مشتقة من السؤر بمعنى البقية ، فهى بمعنى الباقى ، والفارسى والجوهرى يريانها مشتقة من السير ، فهى بمعنى جميع . ولكل سند يستند إليه ، ويحتج به .

فمما استدل به أصحاب الرأى الأول ، قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : « فضل عائشة فى النساء ، كفضل الثريد على سائر الطعام » ، أى باقيه . وقوله أيضاً صلى الله عليه وآله وسلم لغيلان الثقفى حين أسلم وله عشر نساء : « اختر أربعاً منهن ، وفارق سائرهن » ، أى من بقى منهن .

ومما استدل به أصحاب الرأى الآخر قول الأحوص :

فجللتها لنا لبابة لما ... وقذ النوم سائر الحراس [1]

وقول غيره :

ألزم العالمون حبك طرا ... فهو فرض فى سائر الأديان

ومما يعزز هذا الوجه ويؤنس فيه ، أن الجاحظ ، وهو من هو بصراً باللغة ،

---

(١) وقذه : غلبه وسكنه . وقد رجعنا فى دراسة سائر إلى : درة الغواص : ١ : ٣ وكشف الطرة : ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ولسان العرب (سأر ، وسار) ، والقاموس ، وتاج العروس ، والصحاح والمصباح .

وتمكنا منها ، ونقداً لها ، قد استعملها فيما قرأت له مرتين بمعنى جميع : مرة إذ يقول عن خصال الإنسان والحيوان :

« وقالوا كل ذى ريح منتنة ، وكل ذى دَفَر [1] وصُنان كريهِ المشمة كالنسر وما أشبه ، فإنه متى خُصى نقَص نتنة ، وذهب صُنانه غير الانسان ؛ فإن الخصى يكون أنتن ، وصُنانه أحد ، ويعم أيضاً خبث العرق سائر جسده [2] » .

ومرة أخرى حين يقول عن خصال الحَرَم : « وإذا عَمّ (يعنى المطر) جوانب البيت ، كان المطر والخصب عاما فى سائر البلدان [3] » .

وردت الكلمة إذاً بالمعنيين ، ولا مانع أن تكون مشتقة من الأصلين ، فإن تكن من سَئِر بمعنى بقى ، فاسم فاعل بمعنى الباقى ، وإن تكن من سار ، فاسم فاعل بمعنى الماشى . وكأن العموم جاءها حينئذ من قبل أنها استعملت أول الأمر فى طوائف الانسان ، أو فى أنواع الحيوان عامة ، فكان يقال مثلا : سائر المقاتلين ، أو سائر الابل ، بمعنى الماشى من هؤلاء أو هؤلاء ، أى جميع هؤلاء أو هؤلاء ، إذ المشى وصف جامع يلتقى فيه الحيوان كله . ثم كان التوسع فى استعمالها ، فنقلت من الحيوان إلى سواه ، ومن المحسوسات إلى المعنويات ، كما يصنع بكثير .

ولا داعى إلى التعصب ، والتزام ما التزم الأقدمون فى اشتقاقها ، إذ رآها فريق من السؤر فقط ، وذهب بها إلى معنى الباقى لا غير ، ورآها فريق آخر من السير فقط ، وذهب بها إلى معنى جميع لا غير . وراح كل يجهد نفسه ، ويعمل فكره فى الاحتجاج لرأيه ، ونقض آراء مخالفيه .

والكلمات التى تحتمل الاشتقاق من أكثر من أصل كثيرة ، وليست « سائر » إلا واحدة منها : فالميدان إما من ماد ، إذا تلوى واضطرب ، وإما من المدى ، وهو الغاية ، وإما من مدن [4] يمدُن إذا أقام [5] . ولكل أصل ما يسوغ الأخذ به ويزكيه ، كما أن له كذلك أثراً فى الوزن والبنية .

---

(١) الدفر : النتن .
(٢) تهذيب الحيوان : ١٦ .
(٣) تهذيب الحيوان : ٧٩ .
(٤) فى القاموس أنه فعل سمات .
(٥) تاج العروس .

والمَلَك يرى الكسائى أنه من الألوكة ، وهى الرسالة ؛ لأن الملك رسول من عند الله ، ويرى أبو عبيدة أنه من لأك بمعنى أرسله ، ويرى ابن كيسان أنه من المِلك ؛ لأنه مالك للأمور التى جعلها الله إليه ، وهكذا (١) .

هذه حال النقد اللغوى فى تأثره بالحياة التى كان يحياها الناس قديما . وكان المرجَّى وقد تغيرت ظروف هذه الحياة وأساليبها أن يتغير تبعاً لذلك سَمْت النقد اللغوى الحديث ، وأن ينهج نهجاً آخر غير الذى كان ينهجه فى القديم ، لكن الواقع يجرى على خلاف ذلك تماما أو يكاد .

ألم تكن إلى زمن قريب ، قبل أن يضيق نطاق الصحف اليومية ويتغير تبويبها ، نقرأ فى الحين بعد الحين كلمات فى النقد اللغوى ، تغلب عليها الجرأة ، ويقل فيها التحفظ ، إذ كان أصحابها لا يترددون فى اتهام كثير من المفردات بالخطأ والانحراف ، لأسباب يرونها كافية ، وما هى فى الواقع بكافية ولا بذات غناء ؟

لقد كان قصارى ما يعمل أكثرهم أن يرجع إلى معجمه أو معاجمه ، يبحث عن اللفظة المنكوبة ، ولا شىء سوى هذا ، فإن عثر عليها ثمة فصحيحة ، وإلا أعلن بملء فيه ، وبلا تحرج أنها دخيلة ، لا أصل لها فى اللغة ولا فصل ، كأن اللغة هى معجمه أو معجماته ، أو المعجمات كلها ، ما عرفنا منها ومالم نعرف ، وما جاءنا منها ومالم يجىء .

هيهات ، فاللغة أكثر من ذلك جداً ، إنها المعجمات فى أنواعها المتعددة وموضوعاتها المختلفة ، وكلام الله فى قراءاته الكثيرة ، ونصوص اللغة الصحيحة ، فى لهجاتها المتباينة ، وأقوال العلماء ، وتخريجاتهم للكلمات ، إنها كل ذلك وأكثر منه .

لذلك كنا لا نلبث أن نقرأ لكل نقد رداً ، يصوب ما عُدّ خطأ ، ويلتمس وجها من الهداية لما ظُن منحرفا . وقلما كان يتميز فى هذا فريق من فريق ، أو يختلف الشباب وغير الشباب .

فى كتاب أغلاط اللغويين الأقدمين ، يورد صاحبه الأب أنستاس مارى الكرملى فيما يورد فيه ، نقداً لغوياً طويلا ، كان الأستاذ أسعد داغر نقده إياه ،

(١) شرح الشافية لابن الحاجب : ٢ : ٣٤٣ وما بعدها .

بلغة فيها عنف ، وفيها كذلك قطع فى الأحكام ، لا يكاد يقبل المراجعة ، من مثل قوله عن المؤلف : « لا يزال إلى الآن يرتكب كثيراً من الغلطات اللغوية ، ويأتى بجمل وتراكيب مفرغة فى قالب الركاكة [1] » .

ويورد المؤلف إلى جانب ذلك رداً للأستاذ مصطفى جواد ، ينقض فيه على الأستاذ داغر أقواله ، ويخطىء آراءه ، ويخرج كلام الأب أنستاس بما يجعله كله فى رأيه صوابا . ونلاحظ أن كلا النقدين ، كدأب النقد اللغوى ، قابل فى الكثير من مسائله للمناقشة والرد .

فليت شعرى إلى متى نمضى على هذه الطريقة لا نحيد عنها ؟ وماذا عسى أن يقول الناقدون المحدثون فى الإبقاء عليها ، والدفاع عنها بعد ما زالت الأسباب التى كانت تقتضيها على الصفة التى ذكرنا قبلا ؟

ألم يكف أنها بلبلت آراء الناس فى الكثير من مسائل اللغة ، وزلزلت ثقتهم فى نقدها وتوجيه مشكلاتها ، وأصبح للمتظرفين من هذه وتلك مادة وافرة للدعابة والعبث ؟

كم من كلمه عدت خاطئة ، وحوسب أصحابها على استعمالها ، وقاطعها الناس حينا ، لا يعرفون لصحتها وجها ، فطواها النسيان أو كاد ، إلى أن هدى الله إلى صوابها ، وخطأ المتجنين عليها ، فعادت إلى مكانها بين الكلمات العاملة ، تؤدى نصيبها من الخطاب والتعبير .

ومن ذلك ساهم فى الأمر ، وكسول فى وصف المذكر ، وغيرهما من الكلمات التى ظهرت صحتها من أمد بعيد . ومنها دعّم المضعف العين ، ووصف جمع غير العاقل بصيغة فُعْلاء وغيرهما مما ظهرت صحته من أمد قريب . فقد لُحظ أن دعّم المضعف غير وارد فى المعاجم الشائعة الاستعمال ، فهجره الخاصة فى لغتهم ، وعَنُوا عنه بدعَم المخفف ، لا يعدلون عنه ، حتى عثر على المضعف فى المخصص إذ يقول فى باب ما يُسقف به ويُعمد : « دعمت الحائط ونحوه أدعَمه ، ودعّمته إذا مال فأقمته بخشبة ونحوها » [2] .

(١) أغلاط اللغويين الأقدمين : ١١ (٢) المخصص : ٥ : ١٢٩ .

وثار بين العلماء والأدباء خلاف فى وصف جمع غير العاقل بـ«فعلاء»، يجيزه بعض قياساً على وصفه بالمقرون بالتاء، والمقرون بالألف المقصورة، من مثل: «إلا أياماً معدودة»، و «لقد رأى من آيات ربه الكبرى». ويمنعه بعض آخر بحجة أنه غير وارد فى نص، يصح الاستشهاد به.

فليس يجوز عند هؤلاء، أن يقال مثلا: الورود الحمراء، ولا الخطب الجوفاء، بل الورود الحمر، والخطب الجوف، إلى أن ألقى المغفور له العلامة الجليل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين، بحثاً فى الموضوع على مؤتمر مجمع اللغة العربية، ذهب فيه إلى جواز الوصف بفعلاء، حين يكون الموصوف جمعاً لغير العاقل؛ أخذاً من عموم القاعدة المقررة فى وصف هذا الجمع، وقياساً للوصف بالمقرون بالألف الممدودة على الوصف بالمقرون بالتاء، والمقرون بالألف المقصورة.

وذكر أن الوصف بفعلاء كثير فى كلام المولدين والمحدثين، وأورد شواهد من منظومهم والمنثور. واقترح على المؤتمر فى نهاية البحث: «أن يصدر قراراً فى صحة التركيب الذى يوصف به جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، قطعاً للمناقشة التى تدور حول هذا الأسلوب [1]». ووافق المؤتمر على اقتراحه فى جلسته الحادية عشرة، فى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧ [2].

والبحث لا شك قيم، والقرار الذى اتخذ فى موضوعه حكيم، أوافق عليه، وأحتج له بنص من القرآن الكريم لا أرى أن يكون معه محل للنصوص المحدثة والمولدة التى استأنس بها العلامة الشيخ الخضر، رحمه الله. ذلك هو قول الله تعالى فى بعض القراءات: «الذى جعل لكم من الشجر الخضراء ناراً فإذا أنتم منه توقدون».

قال الزمخشرى رحمه الله تعالى: «قرىء الأخضر على اللفظ، وقرىء الخضراء على المعنى ونحوه قوله تعالى: «من شجر من زقوم، فمالئون منها البطون، فشاربون عليه من الحميم [3]».

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية: ٧: ٢٥٤ ـ ٢٥٦.

(٢) المصدر السابق: ١٥٨.

(٣) الكشاف: ٢: ٢٥٨.

وإذا كنت فى الحكم على الكلمات والأساليب المريبة ، وفى تقرير مصيرها ـ لا أرتضى بالنظر القريب ولا أرى الاكتفاء بالبحث المعجل ، فلست أعنى بهذا أن نبقى عليها ، ونمضى فى استعمالها ، حتى يستبين الرأى الأخير فيها . كلا ، ولكن الذى أعنيه أن نتركها ، ونتواصى باستعمال بديل منها ، ولكن دون قطع بتخطئتها ، ليظل باب البحث فى أمرها مفتوحا ، ولا سيما الكلمات الشائعة الاستعمال ، القديمة العهد ، فالمتوقع أنها ما جاءت على هذه الصفة من الشيوع عفواً ، ولا سكت عنها النقاد منذ عرفت قضاء وقدراً .

وأعتقد على كل حال أن قد آن لنا أن ندع هذا اللون من النقد للكفاة القادرين عليه ، من المنقطعين للغة والمتخصصين فى علومها ، يمارسونه وحدهم ، كما يمارس كل متخصص ما تخصص فيه ، دون مشاركة من غير المتخصصين .

ونأمل أن يتبدل هؤلاء السادة فى نقدهم خطة غير الخطة ، ويستنّون فى علاج مسائله سنّة أخرى جديدة ، قوامها البحث العميق ، والتتبع المستوعب ، والعرض الحصيف المتحرج ؛ لئلا يجىء الرأى كما يغلب أن يجىء الآن ، فطيراً معجلا ، أو ناقصاً مبتوراً ، أو حاسماً مستأصلا ، يقطع من دونه الطريق ، ويغلق الأبواب .

ويقتضينى الإنصاف فى هذا المقام ، أن أنوه بالمنهج الذى ينهجه مجمع اللغة العربية فى كل ما يدرس من مسائل ، أو يحقق من مشكلات ، أو يتخذ من قرارات . فإنه المنهج الذى يتميز بالحكمة والاتزان ، ويتسم بالحيطة والحذر ، وليس هذا بعجيب منه ، ولا هو بالكثير عليه ، فما من رجاله إلا عالم راسخ ، أو باحث محقق ، أو أديب كبير . زادهم الله إيماناً وتثبيتاً ، وتولاهم أبداً بالهداية والتوفيق ؟